إلى بعض الأسس والضوابط التي نعتبرها ضامنة لإقامة تبويب علمي لأقسام الكلم في العربية.

وللسبب نفسه لا يمكن أن تمثّل الفرضية المرجّحة لنشأة النحو العربي نشأة أصيلة بعيدا عن المنطق الأرسطي والنحو الإغريقي، في حد ذاتها دليلا على صحة التقسيم الثلاثي.

ومما يدلّك على ضرورة التمييز بين الجانب التاريخي والجانب اللغوي في هذه القضية أن أوّل القائلين بالفرضية الاغريقية، إنّما قالوا بذلك لدهشتهم أمام سرعة اكتمال النحو العربي في وقت وجيز. وقد استبعدوا أن يوفّق العرب في وصف معطيات لسانهم دون الاعتماد على بعض المفاهيم الفلسفية أو المنطقية لأنّهم كانوا يسوّون بشكل ما بين التفكير الفلسفي أو المنطقي والتفكير العلمي.

نجد هذا القول عند ماركس عند افتراضه: «أن مؤرخي النحو كانوا يجهلون أن النحو قد بني على المنطق [1]». ونجد أصداءه عند هنري فلايش حين يقول:

«ومن الجدير بالملاحظة أن الخليل وسيبويه وكلّ هذا الجيل لم يشتغلوا في النحو العربي اشتغال الفلاسفة. أي بتلك الكفاءة التي تؤهل المرء للتفكير والتحليل والنظرة التأليفية وهو ما لا يتيسر إلا لمن امتلك ثقافة فلسفية (وهذا دون أن نستنقص قيمة هؤلاء الرجال الذاتية وقد كانت قيمة بعضهم عظيمة خاصة الخليل). لقد انطلقوا من الأحداث الملاحظة وعملوا بالاستعانة بالمفاهيم العامّة المذكورة أعلاه [يقصد المفاهيم الأرسطية] دون عمق كبير وتعلقوا بظاهر المعطيات، فكان عملهم سطحيا. . [من ذلك] أنّهم عدموا نظرية عامة في الجملة» [2].

ولم يصبح القول بتأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني دليلا على ضعف كفايته الوصفية إلا عندما ظهرت أولى الفرضيات العامّة حول بنية الألسنة البشرية التي دعت إلى الفصل بين المنطق واللّغة. وليس من الغريب أن يراجع علم

1 انظر عبد الرحمان الحاج صالح: «النحو العربي ومنطق أرسطو».

2 انظر هنري فلايش ص 5 من

Esquisse d'un historique de la grammaire arabe